مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية:

 بين تحديات الهوية ورهانات المواطنة

**الاسم: هشام. اللقب: دراجي**

**الرتبة العلمية: طالب دكتوراه طور ثالث.**

**التخصص: العلوم السياسية (الحوكمة والتنمية)**

**الوظيفة: أستاذ مؤقت**

**مجال البحث: الأمن والتنمية**

**المؤسسة: جامعة المسيلة**

**الهاتف: 0551567241**

**البريد الإلكتروني:** drj.hichem@gmail.com

**رقم المحور: المحور الرابع: نحو استشراف مستقبل عربي.**

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية في ظل مختلف التحديات المرتبطة بالهوية وتصاعد حدة الولاءات الضيقة وتحت الوطنية، والتي مهد لها الطريق بعد مراحل طويلة من الفشل الذريع للدولة الوطنية على مستويات التنمية والعدالة الاجتماعية، والأمن المجتمعي، فقد وصلت بعد البلدان العربية إلى مراحل متقدمة من الصراع الهوياتي وصلت حتى مرحلة المعضلة الأمنية المجتمعية على غرار ما حدث في السودان وانفصال الجنوب عن الدولة الوطنية، ويحدث في العراق على مستوى بعض المناطق كإقليم كردستان، لذلك يجمع العديد من الباحثين والمفكرين على أن مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية مرتبط بشكل أساسي برهان المواطنة وما تحمله من قيم سامية كالمساواة والعدالة والحرية والفردانية، هذه القيم التي تعمل على تحديد حقوق وواجبات المواطن بعيدا عن هويته الجنسية أو العرقية أو اللغوية أو الطائفية، وهو ما يقطع الطريق بعد ذلك على كل الأصوات الإنفصالية.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة الوطنية – المنطقة العربية – الهوية – المواطنة.

**Abstract :** This study aims to shed light on the future of the national state in the Arab region under the various challenges associated with identity and the intensification of narrow and sub-national loyalties, which paved the way for it after long stages of national failure on the levels of development, social justice and social security. After the Arab countries reached the advanced stages of the identity struggle reached the stage of the community security dilemma similar to what happened in Sudan and the separation of the south from the national state, and occurs in Iraq at the level of some areas such as the Kurdistan region, so many researchers and Thinking that the future of the national state in the Arab region is fundamentally linked to the proof of citizenship and its lofty values ​​such as equality, justice, freedom and individuality. These values ​​define the rights and duties of citizens away from their sexual, ethnic, linguistic or sectarian identity. On all separatist voices.

**Keywords:** National State - Arab Region - Identity - Citizenship.

**مقدمة:**

إن المتتبع لواقع الدولة في المجال السياسي العربي منذ نشأتها، يدرك جيدا حجم الإشكاليات الاجتماعية والثقافية التي عملت لعقود طويلة على إعاقة عملية الإنتقال من النظم القبلية التقليدية إلى دولة المؤسسات، هذه الإشكالية التي لازالت تبعاتها لليوم تتجلى في العديد من الأزمات المختلفة كأزمة الهوية والإندماج.

تعرف جميع الدول العربية على مستوى الاجتماعي صراعات كبيرة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية، هذه الصراعات التي يحاول علماء الإجتماع تفسيرها من خلال التركيز على تعاظم حدة أزمة الهوية في هذه المجتمعات ذات البناء الفسيفسائي المتنوع من حيث الأقليات العرقية والعشائرية واللغوية والدينية والطائفية بالدرجة الأولى، وربط هذه الأزمة بالولاء والانتماء لكيانات مختلفة، قد تكون أكبر أو أصغر من الدولة الوطنية بدرجة أخرى، حيث أن أغلبية هذه الأقليات في المنطقة العربية تحاول تعزيز هويتها الخاصة في مقابل مختلف الهويات الأخرى التي تعتبرها مصدر تهديد وخطر.

هذا الوضع المتدهور يحيلنا كباحثين في علم السياسة إلى محاولة استشراف خطر تعاظم هذه الأزمة على مستقبل وكينونة الدولة الوطنية في المنطقة العربية، خاصة مع تراجع قيمة المواطنة وما تحمله من قيم سامية كالمساواة والحرية والفردانية والمشاركة، هذه القيم التي يمكن من خلالها معالجة كل الاختلالات في هيكل الدولة الوطنية، والناجمة عن مختلف الأزمات التي عانت منها كالهوية والإنتماء وغيرهما.

**الإشكالية:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده، **ما هو مستقبل الدولة الوطنية في ظل تعاظم حدة أزمة الهوية وتراجع قيمة المواطنة داخل مختلف المجتمعات العربية؟**  وهو مــــا يعني التساؤل عن مستقبــل الدولة الوطنية في ظل تغذية النزاعـــات القائمة على الأسس الطائفية والعرقية، ومـــا يترتب عن ذلك من تراجع لقيم المواطنة والولاء والإنتماء للدولة الوطنية في المجال السياسي العربي.

**فرضيات الدراسة:**

 تفترض هذه الدراسة أن الدولة الوطنية في المجال السياسي العربي تعاني من العديد من الأزمات التي أعاقت عملية تطورها، ومن ثمة الإنتقال من البناء القبلي التقليدي إلى البناء المؤسساتي الحديث، تتبلور أهم هذه الأزمات وأخطرها في أزمة الهوية باعتبارها أقرب الأزمات إلى المجتمع وإشكالية المأسسة، بالإضافة إلى إشكالية أخرى وجدت بالأساس للقضاء على الأزمة الأولى وهي المواطنة، هذه الأخيرة التي أدى تراجعها إلى تعــاظم الأزمة الأولـــى، وفي كل الأحوال فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة إثبات أو نفي صحة هذه الفرضيــات التالية:

1. غياب أو تراجع قيمة المواطنة في المجتمعات العربية، يؤدي بالضرورة إلى تعاظم حدة أزمة الهوية في هذه المجتمعات.
2. تعاظم أزمة الهوية داخل المجتمعات العربية، يؤدي بالضرورة إلى فشل مشروع الدولة الوطنية وعملية المأسسة والانتقال من النظم القبلية إلى دولة المؤسسات.
3. مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية يرتبط بشكل مباشر بقدرة الأنظمة السياسية الحاكمة على إيجاد حلول جذرية لمختلف النزاعات ذات الطابع الهوياتي داخل مجتمعاتها.

**منهجية الدراسة:**

سنحاول التطرق نظريا إلى العديد من الإشكاليات المرتبطة بواقع الدولة في المنطقة العربية في ظل تعاظم التحديات المرتبطة بالهوية بمختلف تجلياتها ورهانات المواطنة كقيمة جوهرية مطلوبة في هذه المنطقة العربية، وهو ما يفرض علينا التقيد بمستوى التحليل الخاص بالدولة، انطلاقا من الاعتماد على جملة من المقاربات النظرية، يأتي في مقدمتها **اقتراب علاقة الدولة والمجتمع** الذي سنحاول من خلاله تقديم تفسيرات نظرية لطبيعة العلاقة بين الدولة ومختلف الجماعات داخل المجتمع، ومحاولة الإعتماد أيضا على **المقترب التاريخي** الذي سيسمح لنا بالبحث الابستيمولوجي في تاريخية مفهوم الدولة في المنطقة العربية على مستوى النشأة والتطور.

**أولا: مدخل مفاهيمي لمحددات الدراسة.**

1. **مفهوم الدولة الوطنية:**

يـدل مصطلـــح الدولـــة في اللغــة العربية على التــداول والتغير، فقــد جــاء في لســــان العرب لابــن منظـــور: " والدولة الفعل والانتقال من حال الى حال ". غير أن هذا المفهوم لا يترجم حقيقة معنى كلمة étet وكلمة state في اللغتين الفرنسية والانجليزية، حيث ينحدر هذان اللفظان في كلتا اللغتين من الجذر اللاتيني status الذي يدل على معنى الاستقرار والثبات. ([[1]](#endnote-1))

تختلف العديد من الكتابات الأكاديمية والفلسفية النظرية في تحديد نشأة الدولة القومية الحديثة، غير أن مصطلح الدولة بشكل عام لم يكن حديثا، بل بداية الظهور الأولى بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648 والتي أقيمت للصلح بين المجتمعات والإمبراطوريات الأوروبية المتناحرة، حيث جاء ذلك المؤتمر لوقف تلك الصراعات المسلحة التي أودت بحياة الكثير من البشر، وقد تم الاتفاق آنذاك على تعيين ما عُرف بعد ذلك بالـــ: Nation State أو الدولة القومية/ الوطنية، والتي كانت تعني أن يتخذ كل مجموعة من الأعراق وأصحاب اللغات المتشابهة أرضا ويعينوا لها حدودا وتصبح بذلك دولتهم التي لا ينازعهم ولا يشاركهم فيها أحد. ([[2]](#endnote-2)) وعليه فإن الدولة الوطنية هي وليدة معطيات تاريخية وظروف دولية استثنائية.

فقد شكل بناء الدولة القومية الحديثة في أوروبا - القرن 16- تاريخا نوعيا على صعيد إعادة صياغة البنى المجتمعية العامة، فعلاوة على التطور الحاصل في الاقتصاد، وما ارتبط به من مفاهيم وآليات، نجح" العقل" باستعادة مكانته المركزية في تنظيم حياة الناس وتدبير شؤونهم، ولم يعد لغيره من سلطان لاختراق وعيهم الجمعي، فبالعقل دشنت الدولة القومية الحديثة التفكير في السياسة بما هي فن تدبير المصالح وتسيير شروط العيش المشترك. ([[3]](#endnote-3))

ولقد ذاع انتشار هذا الشكل السياسي المجدد الذي تمثل في الدولة الحديثة أو الدولة القومية Nation state في القرون الأربع الماضية بشكل طاغ على الساحة الأوروبية، ومنها انتشر خارج أوروبا حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ([[4]](#endnote-4))

1. **مفهوم الهوية:**

تكمن هوية الشيء في جملة السمات الجوهرية التي تحدد أنه هذا الشيء أو هذا النوع من الأشياء، وليس الأشياء الأخرى، وتميزه من الأشياء والأنواع الأخرى، غير أن الاعتماد على مسألة الإشارة إلى الاختلافات فقط ليس أمرا كافيا في سياق تحديد هوية الشيء، لأن الكثير من الاختلافات في العادة قد تكون طفيفة أو عادية، وهو ما يجعلها غير قادرة على تعريف الكيان الذي نحن بصدد معرفته. ([[5]](#endnote-5))

وعلى هذا الأساس، فإن للهوية بعدين رئيسين مترابطين يمكن حصرهما في: ([[6]](#endnote-6))

* **البعد الأول:** المرتبط بالهوية الشخصية؛ حيث أن الكائنات البشرية عبارة عن مجموعة أفراد متفردين، يملكون مراكز مميزة للإحساس بالذات، وأجساما وتفاصيل ذاتية مختلفة، وحياة داخلية لا يمكن إقصائها، وشعور قوي بالكيان الشخصي والأفكار والآراء الخاصة.
* **البعد الثاني:** المرتبط بالهوية الاجتماعية؛ والتي تتميز بالتداخل والتماسك الاجتماعي، فالناس جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية أو مهنية أو قومية أو غيرها من الجماعات المختلفة، وترتبط هذه الجماعات بالآخرين بطرق رسمية وغير رسمية عديدة.

ولعل أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال هاذين البعدين، هو انقسام هوية الأفراد بين الفردية التي يتمايز كل فرد من خلالها بما يشكل بنيته الفيزيولوجية من جهة، والنفسية من جهة أخرى، وبين هوية اجتماعية تقسم التواجد البشري على الأرض إلى عرقيات متنوعة، أو طوائف مختلفة، أو أقليات متماثلة، ويعتبر هذا البعد الأخير بمثابة وحدة التحليل الرئيسية للدراسة، لذلك سنحاول تحديد معنى أهم المصطلحات ذات الصلة في هذا السياق المعرفي.

1. **مفهوم المواطنة:**

يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة Polis التي تعني المدينة ([[7]](#endnote-7)). ويعود مدلولها إلى الحضارة اليونانية القديمة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الإنجليزية Citizenship وهي كلمة مشتقة من كلمة City والتي تعني المدينة ([[8]](#endnote-8)). وما يقابلها في اللغة الفرنسية من كلمة Citoyenneté المشتقة من كلمة Cité والتي تعني المدينة ([[9]](#endnote-9)).

أما في اللغة العربية فيذهب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة إلى أن لفظة المواطنة مشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطّن) كما هو شائع، إذ أن واطن تعني وافق، فنقول واطنت فلانا أي بمعنى وافقت مراده، وهو ما سار عليه الكثير من أهل اللغة في بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر، وذلك من خلال ربط الموافقة بالمسايرة والمعايشة، فنجد لفظ واطن فلان فلانا، بمعنى عاش معه في وطن واحد. ([[10]](#endnote-10))

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة: " بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات " ([[11]](#endnote-11)). المواطنة هي نتاج لتطور العلاقة بين الفرد والدولة، فهي تقوم على الحرية الملزمة للخضوع لحماية القانون.

بينما يذهب الدكتور علي خليفة الكواري إلى أن " المواطنة هي بالأساس علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها، والقوانين التي تنظم العلاقة بينها من حيث الحقوق والواجبات " ([[12]](#endnote-12)). ويتضح لنا من خلال هذا التعريف مجموعة القواعد القانونية التي توضح العلاقة بين المواطن والدولة، هي أحد أهم متطلبــات المواطنـــة بمفهومها الحضاري.

 والمواطنة هي بالأساس علاقة مقدسة تحمل في طياتها قيما روحية وأخلاقية وقانونية سامية، تنطلق من تحقيق المساواة بين الأفراد، وحصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة، وما يقابل ذلك من التزامهم بأداء واجباتهم، وفق ما ينص عليه القانون وما تقتضيه المصلحة العامة، وتنتهي هذه العلاقة مع بناء إحساس متين بالانتماء وشعور قوي بالولاء للدولة وحدها دون غيرها من الكيانات التحتية والدونية.

**ثانيا: الفحص الابستيمولوجي لمفهوم الدولة في المنطقة العربية.**

ظهرت الدولة من الناحية التاريخية نهاية القرون الوسطى، وذلك نتيجة تجميع وتركيز السلطة في يد حاكم واحد، كرد فعل من جهة ضد النظام الاقطاعي متعدد الولاءات ([[13]](#endnote-13)\*)، وضد سلطة البابا والامبراطور من جهة أخرى، بمعنى أدق كانت في مواجهة ما سمي آنذاك بــ الإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة، غير أنه مع نهاية القرن السادس عشر بدء التفكير جديا في ربط هذا الكيان السياسي – الدولة – بمجموعة بشرية متناسقة من حيث بعض معايير الانتقاء كالثقافة والعرق، أي ضرورة ارتباط الدولة بالأمة. ([[14]](#endnote-14))

مثلت الدولة العربية، منذ نشأتها الأولى على يد محمد على باشا في مصر، خليطا من تعاضد مكونات وأنماط انتمى بعضها إلى مرحلة ما قبل الدولة، وأخرى على الرغم من حداثيتها ودورها في إنشاء الهياكل الخارجية للدولة الحديثة، إلا أنها عجزت عن الارتقاء بممارساتها بعيدا عن سطوة التضامنية التقليدية وقوتها، التي أصبحت بفعل اتساق موجهاتها الثقافية ومصالحها الذاتية مع عناصر البناء الثقافي، قادرة على تعطيل أي تطور جوهري في البنى السياسية والثقافية الحاكمة لمعطيات الفعل السياسي. ([[15]](#endnote-15))

إن هذا الوضع غير المستقر لبناء وشكل الدولة في المنطقة العربية يجسد الفشل الذريع في عملية الانتقال من نظام القبيلة بكل تجلياته الثقافية والاجتماعية إلى نظام الدولة المدنية بمؤسساتها المختلفة، وهو ما يدل بكل جدية عن واقع حال الكثير من الدول العربية التي بالرغم من تبنيها للنظم المؤسساتية إلا أنها لا زالت تعمل بثقافة القبيلة.

لقد شاع الاهتمام بالدولة ودورها في المجتمع والاقتصاد بالتزايد والنمو في أواسط المفكرين العرب في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت الدولة قد ظهرت في المنطقة العربية في وقت لم يكن المفكرون العرب يبدون فيه أي اهتمام حقيقي بتطورها – فقط كان أغلبهم مشغولا بــ: " الأمة الإسلامية "، أو بــ: " القومية العربية "، ولم تكن تشغلهم الدولة الإقليمية / القطرية البيروقراطية بحد ذاتها، وباستثناء حالات جزئية قليلة، فإن الدولة – مفوها ومؤسسة – كانت مدخلا متأخرا في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بصفة عامة. ([[16]](#endnote-16))

ومع ذلك، فإن معظم الأقطار العربية والشرق أوسطية بالتحديد، قد نجحت في الحفاظ على دولها المؤسسة حديثا، وإن يكن ذلك بلا معاناة ثقافية واجتماعية، بينما توسعت ماكينات الدولة على نحو استثنائي للغاية من حيث حجمها ومداهـــا الوظيفي، ولــم يحدث إلا مؤخـــرا الانتباه إلى هذا الإهمـــال الفكري لظـــاهرة الدولة. ([[17]](#endnote-17))

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة ليست مجرد سلطة وحسب، إنما هي إلى ذلك مؤسسة كبرى تنضوي في داخلها مؤسسات فرعية: سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... صحيح أنه يمكن أن تنشأ مؤسسات في ظل شخصنة السلطة، ولكنها محكومة بالرأي الواحد والفكر الواحد، وربما بالحزب الواحد، أما في ظل الدولة المدنية القائمة على المشاركة السياسية في شؤون الحكم، فإن المؤسسات تكون منتظمة في إطار القانون العام، حيث لا تمييز بين البشر، إنها الدولة المدنية، دولة الشعب، أو دولة المواطنين المتساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون. ([[18]](#endnote-18))

والحقيقة أننا في المنطقة العربية لم نتمكن من بناء الدولة القائمة على أساس المشاركة في شؤون الحكم، والاحتكام للمؤسسات والقانون، ولكننا قمنا بتكييف النظم الشمولية التقليدية القائمة على السلطة، دون غيرها من الركائز الأخرى مع متطلبات التطور السياسي، فالواقع يؤكد استحضارنا لتلك النظم التقليدية القديمة القائمة على الحكم الفردي والتسلط مع العمل على إعطائها الشرعية من خلال تجميلها وإلباسها ثوب الدولة المدنية عبر إنشاء جملة من المؤسسات التي بقيت جوفاء بفعل غياب الفعالية، هذه المظاهر التقليدية بقيت لعقود طويلة ساد فيها الحكم الفردي وبقي بعض الحكام فيه لأزيد من أربعين سنة على رأس الحكم.

إن هذا التشويه العميق في بنية الدولة في المجال السياسي العربي ساهم بشكل كبير ومباشر في حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية، وقد تجلى ذلك بوضوح في الحراك العربي الذي عصف بالكثير من الأنظمة السياسية وأسقط العديد من الحكام بعد ثورة الشعوب، ذلك أن مظاهر القبلية وثقافة الحكم السلطوي أصبحت منبوذة وغير مرغوب فيها في القرن الواحد والعشرين.

**ثالثا: أزمة الهوية وتحديات الدولة الوطنية في المنطقة العربية**

لم تطرح مسألة الأقليات في أي حقبة من التاريخ العربي – الإسلامي بالحدة والخطورة التي تطرح بها اليوم. ([[19]](#endnote-19)) حيث عرفت المجتمعات العربية منذ القدم التعددية الدينية والأقوامية، ومن ثم المذهبية كنتاج للفرق الإسلامية، وعرفت قبلها أيضا القبلية وأشكالا مختلفة من الانتساب إلى الأطر الإقليمية البدائية كالمناطق الجغرافية أو المدن وغيرها... لكن المسألة الأساسية في هذا السياق تكمن في الإدارة السياسية لهذا التعدد المجتمعي الذي شهد عبر محطات تاريخية وجوها مختلفة من النزاعات العنيفة أو الباردة. ([[20]](#endnote-20))

وهو ما يجعل من سؤال الهوية في المنطقة العربية، أحد أبرز الأسئلة تداولا في الساحة السياسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية في كثير من الأحيان، ذلك أن مسألة تسييس الهوية وإدخال الأقليات الطائفية أو العرقية إلى معترك الساحة السياسية يؤدي بالضرورة إلى تصاعد وتيرة الاحتقان بين مختلف الجماعات داخل المجتمع الواحد. وقد يبدو مفيدا في سياق تفسير هذه الظاهرة مراعات جملة الاعتبارات التالية: ([[21]](#endnote-21))

* أن ظاهرة تسييس وأدلجة الهويات الجزئية ظاهرة جديدة، رغم قدم هذه الهويات كفضاء سوسيو ثقافي.
* اعتماد هذا التسييس على المكونات التاريخية الثقافية الممتدة في التاريخ القديم، بقيت آثاره واضحة في الانتقال من الدولة في سياقاتها القديمة إلى الدولة الحديثة.
* أن التسييس نفسه، أي القدرة على تحويل الهوية الثقافية إلى حركة احتجاج وانقسام متعدد الأوجه سياسي اجتماعي أيديولوجي، هي سيرورة مديدة ومتعرجة انحسرت ولم تشتد سوى في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.
* أن عوامل نجاح هذا التسييس لا ترجع فقط إلى الطابع المركزي للدولة وسياساتها الاحتكارية فقط، بل يتعداه ذلك إلى نشاط وإيديولوجية الإسلام السياسي وشرائح واسعة من المؤسسة الدينية، ورجال الدين، بالإضافة إلى المؤثرات الإقليمية والعالمية كانهيار الاشتراكية وزوال خطابها.

ولعل السبب الرئيســـي وراء عملية التسييس الممنهج للهويــة في المجتمعــــات العربية، يكمن في رغبة السلطــة الحاكمـة في فرض سطوتها على المجتمع من خلال اللجوء إلى إثارة الفتن العرقية والمذهبية، والاستعداء الديني والعرقي داخل المجتمع، وتحريض مختلف الجماعات على بعضها البعض، أو الاستعانة بجماعات معينة ومنحها الامتيازات والصلاحيات لضرب الجماعات الأخرى... وهذا ما يؤسس لحالة الصراع الدائم بين فئات المجتمع والذي تقوده الفئات المقهورة ضد الفئات القاهرة وبوسائل من العنف والعنف المضاد، فالأولى تكون مدفوعة بهاجس الانتقام والثأر، والثانية مدفوعة بأوهام الدفاع عن امتيازاتها المختلفة واستمرار سطوتها. ([[22]](#endnote-22))

ويبدو واضحا أن تسييس الهوية في المنطقة العربية من طرف الأنظمة الحاكمة، يهدف بالأساس إلى تحقيق هدفين رئيسيين: يتعلق الأول بإطالة عمر هذه الأنظمة في الحكم، ويرتبط الثاني بالتغطية على الفشل الذريع لهذه الأنظمة في أداء وظائفها المختلفة.

حيث أن استثمار النخب الحاكمة في التعدد العرقي والديني والإثني، يظهر جليا في سياساتها التنموية التي تغيب فيها العدالة المجتمعية من خلال العمل على مهادنة أطراف معينة داخل النسيج الاجتماعي للدولة على حساب أطراف أخرى، وهو ما أكسب هذه النخب ولاءً مباشر للأطراف المستفيدة، هذا الولاء الذي تستثمر فيه هذه النخب في فرض سيطرتها على المجتمع.

لكـــن الأمر الخطيـــر هنا يكمن في تداعيات هذه السياســـات على كيان الدولــة في حد ذاتهــا، فمفهوم العدالــة الاجتمــاعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي، وهو ما يجعلها تتداخل بشدة مع العديد من المفاهيم الأخرى كالمساواة وتكافئ الفرص والتمييز، والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية، والحرية والفقر، وهذا ما جعلها في اتصال مباشر مع النظم الاجتماعية- الاقتصادية للدولة، وانعكس بعد ذلك على درجة تأثيرها وتأثرها فيما يجري داخل المجتمع، وخارجه في بقية الأنساق الأخرى. ([[23]](#endnote-23))

إن تأثير غياب العدالة الاجتماعية داخل الدولة ينطلق مما يسببه ذلك داخل النسيج الاجتماعي من اختلالات في ولاءات الأفراد تجاه الدولة، وتحول تلك الولاءات نحو كيانات أخرى قد تكون أكبر أو أقل منها، فطبيعة الأفراد النفسية تجعلهم يبحثون عن تعزيز هويتهم عند الشعور بعدم مساواتهم مع بقية الأفراد الآخرين، ومحاولة فرض بقائهم الهوياتي، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على الأمن المجتمعي بصفة عامة.

حيث يعتبر الأمن المجتمعي في هذا السياق المرادف المباشر للبقاء الهوياتي، فهو: " الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات ".([[24]](#endnote-24)) وفي ظل بروز أي تهديد لمختلف هذه العناصر المشكلة للهوية لمجموعة ما من طرف مجموعات أخرى تهدف إلى زيادة أمنها المجتمعي وتعزيز هويتها، يحدث ما يطلق عليه باري بوزان: " المأزق الأمني المجتمعي Societal Security Dilemma ". ([[25]](#endnote-25))

رغم أن سببيــة المـــأزق الأمني المجتمعي تنطلق من التهديد الوجودي لعناصر اللغة والثقافة والدين والقومية والعادات والتقاليد - كما رأينا سابقا-، إلا أن غياب العدالة الاجتماعية محرك أساسي أيضا، ودافع قوي نحو هذا المأزق الخطير، حيث أن غياب العدالة الاجتماعية يشكل خطر حقيقي على استمرار الدولة الوطنية ككيان في حد ذاتها، فأغلب الصراعات العنيفة بين مختلف مكونات المجتمع الواحد على مر التاريخ، أدت في الغالب إلى انقسام وتفكيك الكثير من الدول على غرار ما حدث في السودان، وانفصال الجنوب عن الدولة الوطنية الأم، وما يحدث أيضا في إقليم دارفور من صراعات لليوم، هذا بالإضافة إلى إشكالية الوحدة وما تشكله مطالب الانفصال في العراق خاصة في ظل رغبة الأكراد في تأسيس دولة جديدة، قد تشق جسد الدولة الوطنية هناك.

**رابعا: رهانات المواطنة ومستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية**

إن مسألة مطالبة الأقليات في المنطقة العربية بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، مسألة قديمة تعود جذورها إلى أربعينات القرن الماضي، بدأت بالتزايد التدرجي في أجواء مشحونة بالتوترات الاجتماعية وسط أعمال القمع والاستبداد من قبل بعض الأنظمة السياسية العربية، والتي كانت بدورها تخشى تنامي مطالب هذه الأقليات حتى تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال النهائي، والقراءة المتأنية لهذه المطالب تبين أنها في الحقيقة لم تكن تتعدى سوى حق ممارسة المواطنة المتساوية في الدولة. ([[26]](#endnote-26))

وهنـــاك من يرى في الاعتراف بوجود الأقليــات في المنطقة العربية، دليلا على الاعتـراف بوجـود جماعات داخل الجماعة الكبرى لها فعلا تقاليد متميزة نسبيا، وليس لأحد الحق في مطالبة هذه الجماعات بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي، لكن تبدأ المشكلة الحقيقية – كما رأينا سابقا - عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي، وتتعقد المشكلة أكثر عندما تترابط هذه الجماعة وتتحد بقصد الدفاع عن نفسها. ([[27]](#endnote-27)) وهنا تصبح هذه الجمـــاعة التي تمثل الأقليـــة في مواجهة الأغلبية، وهذا ما يحدث حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسيـــاسي **(\*[[28]](#endnote-28)\*)**.

إن مسألة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هنا، لا تستدعي قمع الأقليات والتنكر لتمايزها والعمل على إلغائه، بل تستدعى ضرورة رفع انتماء المواطنين جميعا لوطنهم، وربط ولائهم له دون غيره من الكيانات الأخرى الضيقة، أي ترقية و تعزيز قيم المواطنة من خلال المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات، وهذا ما ينقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقيـــة وممارســـة سلوكية يعبر أدائها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس. ([[29]](#endnote-29))

يقول عـــالم الاجتمــاع الفرنسي جوروفيتش في هذا الصدد، " في مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل الترابية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها، النحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحول إلى حرب الجميع ضد الجميع " ([[30]](#endnote-30)). لذلك يجب توفر العامل الأساسي للعيش المشترك بين أفراد المجتمع، والمتمثل في الوعي المرتكز على المواطنة والديمقراطية.

وتزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعا ثقافيا وتعدد دينيا وعرقيا، فبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني واللغوي. ([[31]](#endnote-31)) ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم أن تدير هذه الفسيفساء العرقية والإثنية في المنطقة بعيدا عن المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.

لـــذلك لابد من التخـلي عن الاعتقــاد السائد الذي يرجـع الطائفيــة إلى التمــايز الثقافي أو الديني الموجود في مجتمــع من المجتمعـــات، فهذا التمايـــز الذي يوجد في كل البلـــدان يمكن أن يكون أساســـا للغنى الثقـــافي والانصهــار. ([[32]](#endnote-32))

يغلب على السلطة السياسية (\*\*[[33]](#endnote-33)\*) الحاكمة في الأنظمة السياسية العربية ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند عليها، فهي تعيش ما يسمى في أدبيات علم السياسة بأزمة الشرعية (\*\*[[34]](#endnote-34)\*\*)، فغالبية هذه الأنظمة لم تصل إلى السلطة عبر القنوات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات الحرة والنزيهة، وهذا ما أدى بدوره إلى هشاشة انتماء الشعب إلى النظام السياسي، فالميزة الرئيسية للعلاقة بين أفراد المجتمع والسلطة الحاكمة في الدول العربية تكاد تنحصر في الخوف أو بعض المصالح الضيقة، وغياب الشرعية هنا يعني غياب أهم أسس الديمقراطيــة الداعمة للسلطة السياسيــة، فتعامل هذه الأنظمة السياسية من خلال سلطاتها الحاكمة مع التنوع العرقــي أو المذهبــي أو الدينــي أو القبلي داخل الدولة لم يخضع إلى مبادئ الديمقراطيـــة، فكان التسلــــط والاستبداد السمـة البــارزة لمعاملة الفئــات الرافضة لـشرعية النظام السيــاسي أو لتلك الفئــات الرافعة لقوى التنوع أو الأقليــة .([[35]](#endnote-35))

إن غيـــاب الشرعية لدى العديد من الأنظمة السياسية العربية دفعها للبحث عن طرق مختلفة في السيطرة على شعوبها، فمنها من وجدت لنفسها شرعية دينية قائمة على أساس تحكيمها لمبادئ الشريعة الإسلامية في الحكم، في حين اهتمت أنظمة أخرى بالشرعية الثورية من خلال التركيز على أمجادها التاريخية، ويجتمع هاذين النوعين من الأنظمة في استخدام الهوية واثارة الفتن داخل المجتمع للتغطية على قصور شرعيتهم، وهنا أمام هذا الوضع تعرف المواطنة أدنى مستوياتها، وأضعف حــالاتها، ذلك أنها تعتمد في ازدهارهـــا وتضمينها على الشرعية الديمقراطية التي تبنى على أساس المشاركة السياسيــة الفاعلة للمواطنـين، والمســاواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمــاءاتهم السياسية والفكرية، والحرية المطلقة في التفكير والاعتقاد والــرأي، كل ذلك في كنف المؤسسات الدستورية القادرة على حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

إن مســـألة التأسيس للمواطنة داخل الأنظمة السياسية العربية، تتطلب معالجة حقيقية لمختلف إشكاليات السلطة السياسية داخلها وعلى رأسها مسألة الشرعية، هذه الأخيرة التي تحتاج في حل أزمتها إلى تغليب الديمقراطية باعتبارها نظاما متكاملا يقوم على ثلاثة أركان هي: ([[36]](#endnote-36))

* دولة المؤسسات السياسية والمدنية التي تعلوا على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
* فاعلية الأنظمة السياسية المتطابقة مع مصالح المجتمع وما يتفرغ عن ذلك من حقوق وحريات.
* تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية المتعددة وذلك على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

وعلى هذا الأســـاس، فإن مستقبل الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، يتوقف على موضوع نجاح الديمقراطية بمختلف تجلياتها خاصة السياسية منها، ومستقبل الدولة الوطنية واستقرارها واستمراريتها بعيدا عن خطر التقسيم والتفكيك ومختلف الأزمات التي تحمل في طياتها التهديد الوجودي، يتوقف بدوره على قدرتها في تفعيل المواطنة داخلها، وإذابة كل الولاءات الضيقة في بوتقة الولاء الوطني الواحد للدولة وحدها.

**الخاتمة:**

في الأخــير، قد يبدو مفيدا التأـكيد على خطـر غياب أو تراجـع قيمة المواطــنة في المجتمعات العربية، خاصة في ظل ما يسمح به هذا الغياب من تفاقم لأزمة الهوية في هذه المجتمعات، وما يترتب عن ذلك من فشل لمشروع الدولة الوطنية وما يرافقها من عمليات للمأسسة والدمقرطة والانتقال من النظم القبلية التقليدية إلى دولة المؤسسات.

إن مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة العربية يرتبط بشكل مباشر بقدرة الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه المنطقة على إيجاد حلول جذرية لمختلف النزاعات ذات الطابع الهوياتي داخل مجتمعاتها، فالصراعات العرقية والاثنية بصفة خاصة، والهوياتية بصفة عامة ظاهرة مرضية، وإن كانت تخدم أطراف أو جهات داخل أنظمة الحكم، فإنها تشكل على المدى البعيد تهديدا وجوديا لكيان الدولة واستمراريتها.

وتجدر الإشارة هنا، إلى ضرورة التفريق كذلك في هذا السياق بين الدولة ككيان وبين الأنظمة السياسية الحاكمة، حيث فسرت لنا التجربة التاريخية للعلاقة بينهما في المنطقة العربية تلك المفارقات الكبيرة الناجمة عن جملة الرؤى القاصرة لأنظمة الحكم التي تحاول تغليب مصالحها الشخصية الضيقة، وان تقاطعت تلك المصالح مع وحدة الدولة الوطنية واستمراريتها وفق ظروف الاستقرار المختلفة.

**الهوامش:**

1. () عبد العزيز ركح، **ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرمارس**. الرباط: دار الأمان، 2011، ص 23. [↑](#endnote-ref-1)
2. () علي عادل، **" ماهي الدولة القومية الحديثة ؟ ".**ج1/3، أنظر: <https://www.ida2at.com/what-are-the-modern-nation-state/> ، يوم 05 /11/ 2018، على الساعة 22:35. [↑](#endnote-ref-2)
3. () هشام دراجي، أمينة مزراق، **متطلبات إعادة بناء الدولة في أفريقيا: نقاشات نظرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد: 02، أفريل 2018، ص 262. [↑](#endnote-ref-3)
4. () **المرجع نفسه.** ص 263. [↑](#endnote-ref-4)
5. () بيكو باريك، **سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالإعتماد المتبادل**. ( تر: محمد حسن فتحي)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص 30. [↑](#endnote-ref-5)
6. () **المرجع نفسه**، ص ص، 30، 31. [↑](#endnote-ref-6)
7. **()**بان غانم أحمد الصائغ،**" التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة "،** مجلة دراسات إقليمية. مركز الدراسات الإقليمية، العدد: 5، ص 40. [↑](#endnote-ref-7)
8. **() Oxford basic englich dictionary**, united kingdom: oxford university press, 2012, p 68. [↑](#endnote-ref-8)
9. **( (Larousse dictionnaire de français**, manchecourt: l 'imprimerie maury eurolivres, 2004, p 73. [↑](#endnote-ref-9)
10. **()** محمد العدناني، **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**. ط2، بيروت: مكتبة بيروت، 1989، ص 725. [↑](#endnote-ref-10)
11. **()** بشير نافع، وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 30. [↑](#endnote-ref-11)
12. () منير مباركية**، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 72. [↑](#endnote-ref-12)
13. (\*) فقد كانت سلطة السيد المالك على رعاياه سببا في نشأة العديد من الدويلات، ومنه الى لا مركزية السلطة. أنظر: عبد العزيز ركح، مرجع سبق ذكره. ص21. [↑](#endnote-ref-13)
14. () عبد العزيز ركح**، المرجع نفسه**. ص21. [↑](#endnote-ref-14)
15. () باقر سلمان النجار، **" الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج ".** كتاب جماعي، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص51. [↑](#endnote-ref-15)
16. () نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. (تر: أمجد حسين)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص38. [↑](#endnote-ref-16)
17. () **المرجع نفسه**. ص38. [↑](#endnote-ref-17)
18. () عدنان السيد حسن، **" تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها "**. كتاب جماعي، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص53. [↑](#endnote-ref-18)
19. () برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. ط 04، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص23. [↑](#endnote-ref-19)
20. () أنطوان مسرة، **" ما معنى الطائفية وكيف ندرسها اليوم؟ "**. كتاب جماعي، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 62. [↑](#endnote-ref-20)
21. () فالح عبد الجبار. **" المشكلة الطائفية في الوطن العربي ".** كتاب جماعي، **الطائفة والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص، 25، 26. [↑](#endnote-ref-21)
22. () صاحب الربيعي، **سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2007، ص56. [↑](#endnote-ref-22)
23. () إبراهيم العيسوى، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص، 135، 136. [↑](#endnote-ref-23)
24. () سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص27. [↑](#endnote-ref-24)
25. () سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص83. [↑](#endnote-ref-25)
26. **()** محمد العجاتي، **" الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة "**. أنظر: <http://www.arab-reform.net/ar> /، يوم 19/02/2016، على الساعة 12.51. [↑](#endnote-ref-26)
27. **()** برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. ط4، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص، ص 38،39. [↑](#endnote-ref-27)
28. **(\*\*)** الاستقــــرار الاجتماعي هو حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمــع وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السليمة التي يمر بها ونتيجة للتوازن الاجتمــاعي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والدينيـة، أما الاستقرار السياســي فهو جزء من الاستقرار الاجتماعي العـــام، ويمثــل حــالة التوازن بيـن الدولـة وأفراد المجتمــع على الصعيد الداخلـــي، وبيـن الدولـة وبــاقي الـدول الأخــرى علـى الصعيد الخارجـــي. أنظر، ماجد أبو كلل، **" دور مؤسســات المجتــمع المدني في الاستقرار الاجتماعي "،** أنظر: <http://vision4iraq.blogspot.com/2015/09/blog-post.html>، يوم 07/11/2018، على الساعة 17.30. [↑](#endnote-ref-28)
29. **()** بشير نافع، وآخرون**، مرجع سابق.** ص ص، 39، 40. [↑](#endnote-ref-29)
30. **()** نسرين عبد الحميد نبيه، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 136. [↑](#endnote-ref-30)
31. **(**) منير مباركية، **مرجع سبق ذكره**. ص 101. [↑](#endnote-ref-31)
32. ()  برهان غليون. **مرجع سبق ذكره،** ص، 106. [↑](#endnote-ref-32)
33. **(\*\*\*)** تعرف الموسوعة العالمية السلطة السياسية هي القدرة على الحصول على سلوك معين من قبل أولئك الذين يخضعون لها من دون اللجوء إلى إكراه جسدي. أنظر، ميريام ريفولت دالون**، سلطان البدايات: بحث في السلطة.** (تر: سايد مطر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص33. [↑](#endnote-ref-33)
34. **(\*\*\*\*)** أزمة الشرعية هي عدم قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ممارسة السلطة عليهم، بسبب عدم وصوله للحكم بطرق ديمقراطية. أنظر، عبد الحسين شعبان، **" في أزمة الشرعية ".** الحوار المتمدن، العدد:2283، 2008. [↑](#endnote-ref-34)
35. **()** سامي الخزندار، **" أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ".** أنظر: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0F3A3346-A14E-48BD-9D9A-7063E2408465> ، يوم 08/11/2018، على الساعة 15.08. [↑](#endnote-ref-35)
36. **()** خميس حزام والي**، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص65. [↑](#endnote-ref-36)